«الأمناء» تنشر دراسة بحثية عن الواقع الراهن ومتطلبات الخروج منه (الحلقة السادسة)

هذه أسباب وعوامل نشوء الواقع الراهن

«الأمناء» قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في عدد من الحلقات، وبتصرف من المحرر، ما جاء في دراسة بحثية للدكتور سعودي علي عبيد صالح، أستاذ مساعد في جامعة عدن، والمعنونة بـ"عن الواقع الراهن.. ومتطلبات الخروج منه".

وبعد ان سردنا في الحلقة الخامسة دولة جنوبية مع وقف التنفيذ، وكيف كان يُفترض إعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية الجنوبية بعد الحرب، نواصل سرد ما جاء بالفصل الثاني (أسباب وعوامل نشوء هذا الواقع، واستمرار الحرب، وتعدد أطراف الحرب، وتعدد تنافر أهدافها، وغياب المشاركة الحقيقية للجنوبيين في إدارة المناطق المحررة).

أسباب وعوامل نشوء هذا الواقع

إذا أردنا أن نتعرف على أسباب وعوامل نشوء هذا الواقع، الذي يسود المناطق الجنوبية حالياً، فإننا يمكن أن نحددها في الآتي:

أولاً: استمرار الحرب: إلى هذا التاريخ تكون قد مرت على هذه الحرب ما يقرب من ست سنوات. ويمكن أن نقسم هذه الحرب إلى مرحلتين زمنيتين: الأولى، هي تلك الفترة الزمنية التي تابعنا فيها المعارك على أراضي الجنوب، والتي استمرت من أواخر مارس ٢٠١٥م حتى ١٤ يوليو ٢٠١٥م.أما المرحلة الثانية فهي خاصة بتلك المعارك، التي تدور في مناطق الشمال، وهذه المرحلة تعتبر متداخلة مع المرحلة الأولى، فقد بدأت مع بداية المرحلة الأولى، إلا أنها ما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة.

والمفارقة العجيبة بأن الجنوبيين استطاعوا أن يحسموا المعركة ضد «تحالف الانقلابيين» من دون أي دعم أو مساندة من الشماليين، ناهيك أن معركة الجنوبيين كانت في المطلق مع القوات الشمالية».وعكس ذلك تماماً فان الشماليين لم يتمكنوا من فتح المعركة ضد «تحالف الانقلابيين» وهم شماليون مثلهم، ويقعون داخل مناطقهم إلا بمساعدة ودعم ومشاركة من جانب الجنوبيين.

أما لماذا الحرب مستمرة حتى الآن بالمناطق الشمالية؟ فمن الممكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

١.اكتشاف إن «تحالف الحوثيين» ما زال يمتلك ترسانة حربية قادرة على تهديد الدول المجاورة وخاصة السعودية.

٢.إن التهديد الإيراني لم يتم تجاوزه، بدليل قدرة «الحوثيين» على الصمود ومواصلة الحرب بعد تعرض قواتهم لضربات شديدة ومؤلمة.

٣.يقين التحالف العربي وخاصة السعودية استحالة عودة شرعية الرئيس هادي إلى قصر الرئاسة بصنعاء، أكان ذلك بحكم الواقع أو نتيجة لأي تسوية سياسية، مما يعني فقدان السيطرة على الوضع الذي سينشأ بعد انتهاء الحرب.

٤.امتلاك الحوثيين صواريخ بالستية وطائرات مسيره بدون طيار، وضرب بعض مناطق السعودية والإمارات بالصواريخ البالستية.

ويبدو أن معركة الساحل قد أتت من هذه الاعتبارات، بالإضافة إلى جمود معارك إسقاط صنعاء من جهة مأرب أو من شمالها في بداية الحرب.

وحتى لا تتكرر حالة الجمود في المعارك المذكورة، فقد أوكلتْ مهمة معارك الساحل للجنوبيين بمساندة طيران وبارجات التحالف العربي.

وقد برزت تساؤلات مشروعة عن أسباب أو مبررات إقدام التحالف العربي للاستعانة بالجنوبيين، لخوض معارك تقع خارج نطاق جغرافية موطنهم الجنوب؟

وإذا تماهينا مع المبررات التي تقول: بأن استمرار الحرب سببه عدم امتثال «الحوثيين» لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وعدم قبول مبادرات ومساعي ومقترحات مبعوثي السكرتير العام للأمم المتحدة المكلفين بمعالجة الأزمة في الجمهورية اليمنية وحلها، فإن السؤال الرئيسي الذي يقف أمامنا هو: كيف يتم التحاور مع مجموعة تم تصنيفها من قبل المجتمع الدولي بأنها «انقلابية»؟

وإذا تذكرنا بأن مبعوثي الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة، قد عقدوا الكثير من اللقاءات بين الجانبين المتحاربين في كلٍ من الرياض وجنيف والكويت والسويد، ناهيك عن اللقاءات غير المعلنة عنها. وقد فشلت جميعها في الوصول إلى حلول سياسية سلمية لحل هذه الأزمة، مما يعني ذلك بأن وقف الحرب مرهون بانتصار أحد أطراف الحرب. علما بأن هناك إشكالية في توصيف مفهوم «الانتصار»، وما له علاقة بهذا المفهوم من قبيل من هو المنتصر؟ ومن هو المهزوم؟

كما يمكننا أن نجد علاقة سببية بين استمرار الحرب، والواقع الراهن في مناطق الجنوب المحررة. وهذه العلاقة تتجلى في نظرة الأطراف الأساسية في هذه الحرب، من أنَّ للحرب أهدافاً متكاملة ومترابطة. وما دام هذه الأهداف لم تستكمل، فيعني ذلك بأنه لا يمكن القفز إلى تنفيذ ومعالجة جزء من نتائج هذه الحرب. ومن المؤكد بأن هذه الأطراف المشار إليها آنفاً، تنظر إلى تحرير مناطق الجنوب، باعتباره جزءاً من الأهداف الشاملة للحرب، التي لم يتم استكمالها بعد.

ثانياً: تعدد أطراف الحرب، وتعدد وتنافر أهدافها: ومن عوامل وأسباب نشوء هذا الواقع، هو تعدد أطراف الحرب، التي تعددت معها أهداف هذه الحرب، بل وتنافرت حتى. ونقصد بأطراف الحرب هنا، تلك الأطراف التي تقف مقابل «الحوثيين». وتتمثل في الأساس في التحالف العربي (السعودية والإمارات) وشرعية حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، والطرف الجنوبي ممثلاً بـ«المقاومات».

وإذا عدنا وتذكرنا أهداف كل طرف من أطراف هذا التحالف «تحالف إعادة الشرعية» التي ناقشناها سابقاً، فسندرك مدى تأثير تعدد وتنافر هذه الأهداف على واقع مناطق الجنوب المحررة الذي تعرفنا على ملامحه المتعددة.

فالتحالف العربي (السعودية والامارات) مصرٌ بان هدفه لم يتغير، وهو «إعادة الشرعية» إلى قصر الرئاسة في صنعاء ولذلك يبدو أن خذلان التحالف العربي لمنطقتي «مكيراس» «وبيحان» الجنوبيتين في عدم مساندة الجنوبيين في طرد القوات الشمالية من هاتين المنطقتين، عبارة عن رسالة واضحة للمجتمع الدولي في سياق التأكيد على التمسك بـ«وحدة الجمهورية اليمنية» التي واقعياً لم يعد لها وجود.

ومع أن الجنوبيين متمسكون بهدفهم المتمثل باستعادة دولتهم بحدودها التي كانت عليها في ٢١/٥/١٩٩٠م، إلا إن مشاركتهم في إدارة المناطق المحررة، خلق الكثير من ردود الفعل الرافضة لتلك المشاركة، وخلق التباسات بصدد الهدف من تلك المشاركة.

ومن الممكن الغوص قليلاً في أسباب ودواعي ردود الفعل تلك، وكذا ملابسات هدف أو أهداف المشاركة، إذ يمكننا توضيحها على النحو الآتي:

١)عدم وجود ضمانات مكتوبة، أو عقد، أو اتفاق مبرم ومؤكد ومعلن بين القيادات الجنوبية والطرف الآخر الممثل في «التحالف العربي» أو الرئيس عبدربه منصور هادي، موضحاً بأن هذه المشاركة هي خطوة أولية في اتجاه استعادة دولة الجنوب عند توافر الشروط الملبّية لذلك.

٢)إذا ما تجاوزنا الجانب الأمني الذي حدث فيه تحسن كبير وذلك بفضل الجنوبيين، فإن ماعدا ذلك لم يطرأ عليها أي تغيير ملموس، بل أن جوانب عديدة حدث فيها انتكاسات كبيرة، كمثال على ذلك الجوانب الخدماتية.

٣)لم يترك للإدارات الجنوبية المعيّنة من قبل التحالف العربي، حرية إدارة وقيادة المناطق المحررة، بل وجدت العديد من الجهات المنافسة، وفي مقدمتها حكومة الشرعية المستوطنة في منتجع معاشق.

ثالثاً: غياب المشاركة الحقيقية للجنوبيين في إدارة المناطق المحررة: إثر تحرير معظم مناطق الجنوب بمشاركة بطولية من قبل الجنوبيين، فقد كان عشم الجنوبيين هو أن تتاح لهم إدارة مناطقهم، وإقامة سلطتهم عليها، لكن ما حدث لم يكن كذلك، وذلك كما أوضحنا في أكثر من مكان من هذه الدراسة. وجل ما تحصل عليه الجنوبيون، هو ما يمكن أن نطلق عليه وضع هذه المنطقة أو تلك في عهدة هذا الشخص أو ذاك إلى حين.. وهذا الحين مرتبط بتوّلد أية ظروف أو أسباب أو مبررات تدفع في تغيير هذا الشخص أو ذاك.

وباعتبار أن عدن هي عاصمة الجنوب، ولذا فإن الجنوبيين ينظرون إليها بنوع من الاهتمام الكبير، حتى في صراعاتهم الداخلية، وتدريجيا، وعلى مدى عدة عقود، فقد صارت الغلبة السكانية في عدن للجنوبيين، وبشكل أساسي منذ دخول عدن في اتحاد الجنوب العربي في ١٨ يناير ١٩٦٣م.

ومنذ يوم الاستقلال الوطني للجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م اكتسح الريف مدينة عدن، ففقدت خصوصيتها التي عُرفت بها.. وبهذا التحول صار لعدن هذه المكانة عند شعب الجنوب. إلا أن هذا الضخ السكاني الكثيف إلى عدن، لم يقابله تطور مناسب أو معادل في مختلف الخدمات أو مقومات البنية التحتية لمنطقة عدن. ويبدو إن ما تعيشه عدن من ضعف في خدماتها وبنيتها التحتية حالياً، هو نتيجة متوارثة بسبب الإهمال الذي عانت منه منذ الاستقلال الوطني عام ١٩٦٧م.

وانطلاقاً من الأهمية الاستثنائية لعدن، أكان بالنسبة للجنوبيين باعتبارها عاصمتهم، أو بالنسبة لشرعية حكومة هادي، باعتبارها العاصمة الاقتصادية للجمهورية اليمنية، وفيها يقع أهم منفذين يطلان على العالم الخارجي، الميناء والمطار، وباعتبارها أيضاً عاصمة سياسية مؤقتة بدلاً من صنعاء، أو بالنسبة للتحالف العربي، أي يمكن القول بأن أهمية عدن لديه تتطابق مع أهميتها بالنسبة لحكومة هادي، إن لم تتفوق عليها. لذلك فقد كانت عدن ضحية لهذه الاعتبارات مجتمعة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فكيف يمكننا فهم ذلك؟

فيما يخص إدارة عدن في مرحلة ما بعد تحريرها، يمكننا القول بأن عدن قد تعرضت لمعركتين شرستين: الأولى خاصة باختيار قياداتها السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية بمختلف مستوياتها، والأخرى خاصة بتوفير الشروط الضرورية والأساسية لاستقرارها.

وقبل الخوض في هاتين المسألتين، لابد من التعريج على جزئية هامة، وهي مكونات «شرعية حكومة الرئيس هادي». فقد تعرفنا على هدف هذا الطرف المتمثل في استعادة السلطة على كامل الجمهورية اليمنية، بمعنى عودة حكومة الرئيس هادي إلى صنعاء، أي استعادة المناطق التي تقع تحت سلطة «الحوثيين»، بما فيها صنعاء إلى سلطة حكومة الرئيس هادي.

ويبقى ضرورة معرفة مكونات هذا الطرف «شرعية حكومة الرئيس هادي»، ومن خلال التغلغل في هذا الطرف، نجد أنه يشتمل على المكونات أو الأطراف التالية:

١.مكّون أو طرف يتزعمه الرئيس عبدربه منصور هادي، وهذا المكون أو هذه المجموعة هي جنوبية يجمعها عداؤها للجنوب وقضيته، وتنكرها لتاريخها وهويتها الجنوبية، كما تجمعها المصالح والمكاسب الذاتية، التي تحصلت عليها في سياق خدمتها السابقة في نظام علي عبدالله صالح.

٢.المكّون الآخر هي الأحزاب السياسية، وكلها شمالية التكوين والهوى، ومركز الثقل فيها هو حزب التجمع اليمني للإصلاح (توجه إخوان مسلمين)، وهو العدو الأول للجنوب.

٣.أما المكّون الثالث، فهي القوى المتنفذة الشمالية، التي استطاعت على مدى أكثر من ربع قرن من الوحدة، أن تنهب وتتقاسم ثروات الجنوب، وهو الهدف الأول لوحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وما دام أطراف هذا المكون قد التقت وتوحدَّتْ في عدائها لقضية الجنوب، لذا حرّي بها أن تنقل عداءها هذا إلى ساحتي المعركتين المذكورتين، وهما معركة اختيار القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية، ومعركة استقرار الجنوب بشكل عام، وعدن على وجه الخصوص.

وفيما يخص معركة اختيار القيادات الخاصة بمحافظة عدن، يمكننا تلخيص ما حدث فيها على النحو التالي:

١.بعد تحرير مناطق عدن وصمت هدير السلاح فيها، كان لابد من الالتفات أو التحوّل إلى ترتيب الوضع العام فيها.ومن المؤكد بأن العملية تبدأ من اختيار القيادات التي ستعمل على إدارة مختلف القطاعات والمرافق بمستوياتها المختلفة.

٢.وبدلاً من أن توكل هذه المهمة للجنوبيين، فقد تولى مكون حكومة شرعية الرئيس هادي هذه المهمة، وقام بتعيين بعض القيادات أكان على رأس السلطة المحلية للمحافظة أو على مستوى الإدارات الموازية لها.وقد استغل في ذلك بعض الظروف الخاصة بالجنوبيين، مثل انشغال الجنوبيين في ملاحقة وتصفية فلول وبقايا «الاحتلال اليمني داخل عدن وعلى أطرافها وحدودها في بعض المحافظات الأخرى». كما أن الجنوبيين كانوا يعتبرون أن إدارتهم لعاصمتهم عدن هو تحصيل حاصل، لا يمكن أن ينازعهم فيه أي طرف آخر. كما أن مصادر الإنفاق المالي، كانت واحدة من العوامل التي جرى استغلالها ضد الجنوبيين من قبل «حكومة الشرعية» باعتبار أن «حكومة هادي» هي من تمتلك هذه المصادر المالية، قانونياً وواقعياً من خلال الموازنة العامة.

٣.وفي سياق فرض قيادات موالية «للشرعية»، فقد تم تعيين الأستاذ نائف البكري محافظاً لعدن بعد تحريرها. ونائف البكري هو «جنوبي»، ولكنه عضواً قيادياً في حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين). وقد تم التمهيد لذلك خلال فترة الحرب في مناطق الجنوب وتم تسويقه باعتباره قائداً لمقاومة عدن. وقد ساهم إعلام الشرعية، إعلام حزب الإصلاح اليمني، الذي يبث من الرياض بفعالية، إلا أن الجنوبيين لم يقبلوا ذلك، فأرغمتْ «الشرعية» و«التحالف» على تغييره، ومن ثم استبدل باللواء جعفر محمد سعد الذي استشهد لاحقاً في عملية تفجير إرهابيين في ٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

وبعد شدٍ وجذب بين السعودية وحكومة هادي من جهة، والإمارات من جهة أخرى، تم ترتيب الوضع القيادي في عدن بأن يكون اللواء عيدروس قاسم الزبيدي محافظاً لعدن وشلال علي شائع مديراً لأمنها. والحقيقة لا توجد تفاصيل بصدد لماذا؟ وكيف؟ قبل كل من عيدروس الزبيدي وشلال علي شائع القيام بالمهام الموكلة إليهما. وسؤالنا هذا نابع من أن الرجلين مرتبطان وملتزمان لمشروع سياسي هدفه الأساسي: استعادة دولة الجنوب، بينما لا تأخذ شرعية هادي أو حتى دول التحالف بهذا الخيار.

وفي ضوء العلاقة المركبة بين كل من قيادة محافظة عدن المذكورة (عيدروس وشلال) من جهة، وشرعية حكومة هادي من ناحية أخرى، وفي ضوء العراقيل والمعوقات التي اختلقتها (حكومة هادي) للسلطة المحلية في عدن، ومنها علي سبيل المثال لا الحصر التدني الشديد في بعض الخدمات الضرورية، والانعدام الكامل للبعض الآخر من الخدمات، والتدخلات في سلطات السلطة المحلية، وخلق مؤسسات عسكرية وأمنية غير ذات صفة، والتمسك بالقيادات الفاسدة، فإن كل هذه المظاهر أو التجليات السلبية تؤشر إلى أن قبول كل من (عيدروس وشلال) لهاتين المهمتين، لم يقابلها ضمانات من قبل السعودية والإمارات وهادي فيما يخص مستقبل الجنوب، أو أن الأمر اقتصر على إشارات شفهية من قبل الطرف الأول للطرف الآخر. وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فإن ذلك يعتبر خطأً سياسياً فادحاً من قبل (عيدروس وشلال)، والأخطر من ذلك بالطبع، هو القبول بدون أية ضمانات أو تفاهمات حول مستقبل الجنوب.

وفي كل الأحوال، فإن الأحداث قد أفضت إلى تغيير اللواء عيدروس قاسم الزبيدي من موقع محافظ عدن، واستبداله بالأستاذ عبدالعزيز المفلحي، الذي لم يستمر في ممارسة عمله كمحافظ لعدن، وبالطبع فإن لكل حالة من هاتين الحالتين أسبابها.. برغم المحاولات العديدة لعزل اللواء شلال من موقعه كمدير لأمن عدن، إلا إن ذلك لم يتحقق إلا في وقت متأخر. ولهذه الحالة أيضاً أسبابها.

وأما بخصوص الأسباب التي أدت إلى إقالة عيدروس قاسم الزبيدي من موقعه كمحافظ عدن، فيمكن إجمالها بالتالي:

١.بسبب تنافر الأهداف لكل الأطراف المشتركة في هذه الحرب، وهو ما تناولناها مفصلة في مكان سابق من هذه الدراسة.

٢.خشية «حكومة الشرعية» استغلال الجنوبيين بواسطة المحافظ عيدروس الزبيدي من تحقيق هدفهم المتمثل في استعادة دولتهم.

٣.تصادم أجندات «حكومة الشرعية» مع أجندات المحافظ عيدروس الزبيدي، التي تخدم أجندات وأهداف الجنوبيين.

ونواصل باقي الحلقات بعد إجازة عيد الأضحى المبارك.